



مرسي يستقبل الجنود بعد إطلاق سراحهم في سيناء امس (أ ف ب)

على الرغم من الانقسام الذي ظهر الى السطح خلال أزمة الجنود المخطوفين في سيناء، نجح الجيش من خلال التفاوض مع الخاطفين بواسطة شيوخ القبائل، في تحرير الجنود بسلمية ودون الحاجة الى عملية عسكرية

## «انفراج» أزمة جنود سيناء

انقسام حول طريقة خروج المخطوفين... ومصادر عسكرية تكشف مفاوضات الساعات الأخيرة لتحريرهم

القوات المسلحة منحت الخاطفين مهلة أخيرة حتى ساعة شروق شمس الأربعاء

القوات المسلحة، الذي بدأت بنشر كافة قطعها في المناطق المحددة مع القيادات العسكرية والمخابراتية، لتوصيل رسائل القوات المسلحة بعد أن بثت على موقعها الإلكتروني رسالة حملت عنوان «الرسالة الأخيرة»، ذكرت فيها أن حادث الخطف الإرهابي الذي وقع بحق جنود عُزل ونشر الفيديو الخاص بهم ترك أثراً بالغاً في قلب الشعب المصري بأكمله وفي قواته المسلحة

الاختطاف، كان المشهد السياسي مزدهماً بالتباكي على هيبة الدولة، ولوم النظام السياسي الحاكم، وتحميل الرئيس محمد مرسي مسؤولية العفو عن سجناء الجماعات الإسلامية. ومن ناحية أخرى، وُجّه النقد الشديد إلى القوات المسلحة وشُكك في جاهزية عناصرها للدفاع عن أنفسهم، فضلاً عن ضبط الأمن وتأمين الحدود الشرقية. وقد قوبلت هذه الإراء بتحذيرات استباقية من مغبة إراقة الدماء في منطقة عانت القمع الأمني سنين طوالاً. أما بعد إطلاق سراح المخطوفين، فقد دخلت الأزمة السياسية طوراً جديداً يشهد تشكيكاً في حقيقة عملية الاختطاف وعملية التحرير، واتهام نظام الإخوان الحاكم بتدبير مسرحية يحقق بها إنجازاً لرفع شعبيته. ومن ناحية أخرى، ارتفعت أصوات المطالبين بمعاقبة الخاطفين ومحاسبتهم قانونياً، فيما قابلتها أصوات حقوقية تطالب بضرورة بحث المظالم والمطالب معاً قبل إعمال القانون بنحو انتقائي. وكشفت مصادر عسكرية لـ«الأخبار»، فضلت عدم ذكر اسمها، أنه عند منتصف ليل الثلاثاء بدأت المرحلة الأخيرة لدور

القاهرة - إسماعيل الإسكندراني، إيمان إبراهيم

بعيداً عن التوظيف السياسي لأزمة اختطاف الجنود المصريين في سيناء قبل أسبوع، ثم تحريرهم أمس، فإن انقساماً شهدته الآراء المطالبة بالحل، ما بين التعامل الحازم العنيف، وبين أصوات أكثر ميلاً للتعتل، ليس حقناً لدماء الأبرياء في المناطق السكنية التي يخترق فيها الخاطفون، بل حفاظاً على أرواح الجنود أنفسهم.

وامتد هذا الانقسام إلى داخل القوات المسلحة، التي تُعدّ الحاكم الفعلي في سيناء؛ فضباط العمليات الذين قدموا إلى مدينة العريش لحل هذه الأزمة كانوا يميلون إلى تحرير الجنود بالقوة. في حين أن الضباط المقربين للخدمة في المنطقة الحدودية كانوا يفضلون التفاوض سبباً حكيماً لحل الأزمة لمعرفتهم بالآثار الجانبية المدمرة التي قد يحدثها أي تدخل عسكري. وتُشير مصادر عسكرية لـ«الأخبار» إلى أن الخاطفين رفضوا رفضاً قاطعاً التواصل مع وزارة الداخلية أو أي ممثل للشرطة، وذلك بسبب انتهاكات سابقة في حق بدو المنطقة الحدودية تعود إلى عهد حسني مبارك. وامتنعوا كذلك عن التواصل مع قائد مكتب المخابرات العسكرية في العريش بسبب خلافات معه بشأن إدارة الأنفاق، حيث تغض السلطات الطرف عن تهريب السلع غير المدعومة حكومياً عبر الأنفاق مع غزة. ولم يقبل الخاطفون إلا بالتواصل، عبر وساطة قبلية، مع ضابط يعمل في إدارة المخابرات العسكرية بالقاهرة سبق له الخدمة في رفح قبل الثورة، ولم يكن له عداوات محلية، بخلاف زملائه الذين يخدمون حالياً في مكتبي رفح والعريش. ونجحت جهود الوساطة الشعبية من مشايخ وعوائل القبائل وبعض مشايخ السلفية المعتدلين في فتح قناة التفاوض مع الخاطفين.

وبحسب المصادر نفسها، اتبع المفاوضات العسكري مع الخاطفين طريقة الحرب النفسية الضاغطة لتحسين موقفه التفاوضي؛ فشهدت مدن الشيخ زايد والجورة ورفح تحليقاً منخفضاً للطائرات المروحية، وتعزيزاً عسكرياً في الشوارع والطرق الرئيسية، وأمهل الخاطفون مهلة قصيرة، مع تحذيرهم بأن القوات قد حصلت على ضوء أخضر سياسي وعسكري بالتعامل العنيف. وقد رفض المفاوضات مناقشة مطالب الخاطفين، مستخدماً المنطق العرفي في الأزمات الشبيهة، مطالباً إياهم بإطلاق سراح الجنود أولاً إثباتاً لحسن النية.

وبالفعل، أطلق سراح الجنود فجر الأربعاء في منطقة بئر لحفن جنوب العريش ليجدوا أنفسهم في العراق سائلين أحد السكان المحليين إيصالهم لأقرب نقطة تفتيش. وقد نقلوا بطائرة عسكرية من مطار العريش إلى مطار المأظلة العسكري بالقاهرة، حيث أقيم لهم استقبال رسمي بحضور رئيس الجمهورية ووزير الدفاع.

وما إن انتهى المؤتمر الصحافي الرئاسي لتوجيه الشكر للقوات المسلحة وأجهزة المخابرات العامة والعسكرية ووزارة الداخلية، حتى تاجت الأزمة السياسية ثانية. في المرة الأولى، عقب

التخريبية والإرهابية في مصر. وبناءً عليه، تسلم اللواء وصفي كشف الأسماء من شيوخ القبائل، مؤكداً أنه سيسلمه للقائد العام للقوات المسلحة، ليقدمه للرئيس، لاتخاذ الإجراءات المناسبة. أضاف شيوخ القبائل مطلباً آخر، هو ضرورة النظر في قرار حظر تملك الأراضي لأبناء سيناء، فأوضح قائد الجيش الثاني الميداني أن القيادة العامة للقوات المسلحة لن تسمح

التي ازدادت إصراراً على تحريرهم، لكن القيادة العامة للقوات المسلحة تلتزم حرمة الدم المصري رغم بشاعة العمل الإرهابي، لكن الرد سيكون سريعاً وقاسياً.

وقالت المصادر إن شيوخ القبائل طلبوا من اللواء أحمد وصفي ضرورة النظر في مطالب الإفراج عن بعض المسجونين، بشرط ألا تشمل قائمة العفو الرئاسي عنهم كل من ثبت تورطه في العمليات

## «حماس» تراقب منسوب الرجولة بغزة

وأكدت مصادر مطلعة لـ«الأخبار» أن حماد قام بتخريج فوج من الضباط يُدعى «وحدة التدخل وحفظ النظام»، مهمته محاربة التصرفات التي لا تليق بالمجتمع المسلم، وتوكل إليهم مهمات مساءلة من يرون أن تصرفاته غير لائقة أو منافية لتعاليم الإسلام، ومن حقهم توقيف أي كان وطلب هويته اثبات شخصيته.

وقالت الناشطة عروبة عثمان لـ«الأخبار»: «لستُ صاحبة اختصاص لأعلن معايير الرجولة الحقيقية، أو أكشف عن جهاز قياس منسوبها، لكنني أستطيع أن أعلن أن الانخفاض الأكبر في مستوى الرجولة لاحظته في كلام وزير الداخلية بغزة فتحي حماد عن إصراره على مراقبة انخفاض مستوى الرجولة في غزة». وأضافت أن «الرجولة لا تعني أن تُسقط فشلك على الغزيين، فتسرع في اتهامهم بانخفاض مستوى الرجولة وتدني منسوبهم يفقدهم الرجولة الحمساوية».

وأشارت إلى ضرب الصحافيين والاعتداء عليهم، مضيفاً أن «الرجولة لا تعني أيضاً أن توجه عصاك نحو جسد امرأة خرجت إلى الشارع لتعبر عن رفضها للانقسام، بعد أن خذلتهم الشعب برفقة سلطة رام الله، وأسقطتم كل جهود إعادة اللحمة الوطنية، ولا تعني أن تستدعي أو تعتقل من يخالف رأيك ونهجك، ولا تعني أن تعين أفراداً من الشرطة لمراقبة الصفحات الشخصية للمختلفين معك على مواقع التواصل الاجتماعي». وشددت على أنه لا يحق لأي شخص أن ينصب نفسه وصياً على حياة الغزيين، ويطلق حملات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وأوضح محمد لـ«الأخبار» أن «كل ما في الأمر إضفاء شرعية على بعض الممارسات التي ينفذها رجال الأمن التابعين للحكومة ضد الشباب، الذين يرتدون أزياء معينة، مثل البنطال الضيق، ويسرحون شعورهم على الطريقة الغربية».

بدوره، أوضح الكاتب نافذ غنيم أن نهج حكومة «حماس» بدأ بخطوة صغيرة، كبر وتفرع وامتد، «هم يتسربون إلى عمق المجتمع وفق منطق التدرج، يبدأون بتمرير موقف ما، يتحسسون رد فعل المجتمع، يتراجعون إذا ما علت وتيرة الاحتجاجات، ثم لا يلبثون أن ينقضوا من جديد، وعندما يجدون صمتاً يذهبون إلى ما هو أبعد». وقال: «يمسكون الآن بتلك القضايا التي تداعب مشاعر المواطنين مستغلين الموروث الثقافي القائم، وأحياناً ما يدغدغ مشاعر الناس الدينية، مستفيدين من عاطفة الناس، وهشاشة الوعي الديموقراطي، لكن الخطير في الأمر أن السير بهذا الاتجاه يعني ترويض المجتمع والتدرج به، وصولاً إلى الانقراض على ما هو أبعد وأعمق، وأقصد هنا ضرب كل من يعارض فكرهم وسياساتهم وتوجهاتهم».

وكان حماد قد أعلن أنه ستجري مراقبة «منسوب الرجولة» في قطاع غزة، غير أنه لتصريحات المسؤولين في المراكز التي تعني بحقوق الإنسان، متهماً أغلبهم بتلقي الأموال من مصادر مشبوهة مثل الولايات المتحدة. وقال حماد خلال تخريج فوج من جنود الأمن الوطني: «نحن شعب فتني يحافظ على أبناء وطنه ومجتمعه، وبحاجة إلى رجال أشداء أقوياء يستطيعون حماية الثغور».

غزة - سناء كمال

أثارت تصريحات وزير الداخلية في الحكومة الفلسطينية المقالة، فتحي حماد، عن «المحافظة على منسوب الرجولة في غزة» حفيظة الرجال، وخصوصاً النشطاء والصحافيين عبر صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بهم «فيسبوك»، فمنهم من سخر، ومنهم من استهجن واستغرب.

وكتب الناشط محمد أحمد على صفحته «الفيسبوكية»: «الرجولة أخلاق، حضور، ممارسة، تكوين أسرة والحفاظ عليها، والأهم من ذلك الرجولة تكمن في كيف أن تكون إنساناً»، متسائلاً عن «كيفية قياس منسوب الرجولة بالنسبة إلى حماد»، وأشكال العقاب التي قد تفرض على الشباب الذين يفتقرون إلى هذا المنسوب.

مناورات عسكرية لعناصر من «حماس» خلال احتفال تخريج (محمود الهمص - أ ف ب)

